روسيا اعتبرت الأمم المتحدة صاحبة الكلمة الأخيرة في تشكيل وفد المعارضة وصياغة القائمة الإرهابية

اجتماع نيويورك غداً: استكمال لمهمات «فيينا» وصياغتها في قرار دولي

| وكالات

حدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية الأميركي جون كيري مهمة اجتماع «مجموعة دعم سورية الدولية» المقبل في نيويورك غداً، في استكمال ما تم الاتفاق عليه في العاصمة النمساوية وصياغته في قرار يصدره مجلس الأمن الدولي وبالأخص وقف إطلاق النار الشامل في سورية. وشككت لندن في إمكانية التوصل إلى هذا الهدف الأخير خلال محادثات نيويورك، معتبرةً أنه يشكل «تحدياً كبيراً».

وكافح كيري من أجل بلوغ اتفاق مع بوتين، الذي نصح الأول بالخلود للراحة لكثرة نشاطاته..!. وضغطت روسيا، التي أشارت إلى استمرار «الخلافات الكبيرة» مع واشنطن بشأن سورية على الرغم من استقبالها كيري، من أجل تمثيل الأكراد ضمن الوفد المعارض، وأعلنت أن الأمم المتحدة هي المسؤولة النهائية عن تشكيل وفد المعارضة وصياغة قائمة التنظيمات الإرهابية في سورية.

ويبدو أن مهمة اجتماع نيويورك ستنحصر في التوصل إلى قائمة المنظمات الإرهابية وتشكيلة وفد المعارضة، بناء على ما ستقدمه الرياض وعمان في هذا الصدد على أن يليه التباحث بشأن وقف إطلاق النار من دون التطرق إلى دور الرئيس بشار الأسد.

وفي معرض تعليقه على اللقاء الذي جمعه أمس أول مع نظيره الأميركي، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: «اتفقنا مع كيري على أهمية تأطير اتفاقات فيينا وفق قرار أممي من مجلس الأمن». وبين أن تبني القرار «سيؤدي إلى إضفاء صفة ملزمة لتنفيذ الاتفاقات لحل الأزمة في سورية»، إلا أنه أضاف موضحاً: «أريد أن أشدد مرة أخرى على أن الحديث لا يدور عن إعادة كتابة ما تم التوصل إليه في فيينا، بل عن إضفاء صفة تشريع دولي عليه».

وبحسب الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أضاف لافروف الذي ذكرت وزارة الخارجية الروسية أنه سيتوجه إلى نيويورك اليوم من أجل المشاركة في اجتماع «مجموعة الدعم الدولية» غداً الجمعة: «إنني واثق من أن هناك تفهماً صائباً (مع كيري) لما نخطط أن نقوم به في نيويورك». وطالب بأن يركز المشاركون في اجتماع نيويورك على تطبيق ما تم التوافق بشأنه خلال محادثات فيينا. وأعاد إلى الأذهان أن «مجموعة دعم سورية» تضم جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وشكك في احتمال أن يحاول أي من الأطراف عرقلة صدور القرار الدولي المرجو.

وفيما يخص وضع قوائم للتنظيمات الإرهابية في سورية وفصائل المعارضة الوطنية، أكد لافروف أن الكلمة النهائية في هذا الموضوع يجب أن تكون للأمم المتحدة، واعتبر أنه من المنطقي تسجيل التفاهمات التي تم التوصل إليها بهذا الشأن في نص القرار الدولي المرجو.

في غضون ذلك، نقلت وكالة الإعلام الروسية عن نائب وزير الخارجية الروسي أليكسي ميشكوف أن بلاده تعتقد أنه يجب ضم الأكراد السوريين إلى أي محادثات سلام سورية مستقبلاً، بحسب وكالة «رويترز» للأنباء.

وقال ميشكوف في مقابلة: «نؤيد مشاركة دائرة واسعة من قوى المعارضة التي تمثل الشعب السوري في عملية التفاوض السورية. من المؤكد أنه ينبغي عدم استبعاد الأكراد من هذه العملية».

وبعد مباحثات مارتونية مع الرئيس الروسي ووزير خارجيته، قال كيري: «سنجتمع يوم الجمعة (غداً) في نيويورك مع مجموعة الدعم السورية الدولية ثم... سنصدر قراراً للأمم المتحدة يتعلق بالخطوات التالية الخاصة بالمفاوضات وما يؤمل أن يكون، وقفاً لإطلاق النار». وأشار إلى أن الجانبين الأميركي والروسي وجدا أرضية مشتركة واتفقا على طرح خلافاتهما جانباً في الوقت الراهن، في إشارة صريحة إلى تحييد الخلاف حول الرئيس الأسد خلال الاجتماع المقبل. وقال: إن الفترة الانتقالية وفق اتفاق جنيف لعام ٢٠١٢ ستكون نحو ستة أشهر.

في هذا السياق ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أمس أنه لا تزال هناك خلافات كبيرة بين روسيا والولايات المتحدة بشأن سبل حل الأزمة السورية، وفق ما نقلت «رويترز».

من جهة أخرى نقل موقع «روسيا اليوم»، عن زاخاروفا قولها: إن «الموعد المحدد والمرغوب فيه لإطلاق المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة هو الأول من كانون الثاني». وأعربت المسؤولة الروسية في مؤتمر صحفي أمس، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، عن الأمل بأن يسهم اجتماع نيويورك «في تقريب موعد بدء المحادثات بين الحكومة السورية والمعارضة على الرغم من أن العملية تسير بصورة أبطأ مما كنا نود»: مضيفةً «إننا نتحدث عن تواريخ مرغوب فيها ومحددة كمؤشرات اتفق عليها المشاركون في اجتماع المجموعة الدولية لدعم سورية وبطبيعة الحال كان المراد منها التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق ولكن كما هو معلوم للجميع أنها قضية معقدة جداً، ولسوء الحظ أن حلها يجري ليس بتلك السرعة التي كنا نريدها».

وتابعت: «إننا ننطلق من افتراض أن ممثلي جميع البلدان سيجتمعون في الأيام القليلة المقبلة على وجه الخصوص يوم الجمعة المقبل في نيويورك وسيكونون قادرين على تبادل وجهات النظر والآراء بشأن هذه القضية، وهناك أمل بأن ذلك سيسهم في تقريب المواقف وسيسمح بالحفاظ على الهدف الأساسي في تحقيق تسوية سياسية شاملة في البلاد».

في لندن، قال وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند في لهجة صريحة وتشكيكية: إن هدف الولايات المتحدة بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أنحاء سورية خلال محادثات نيويورك سيكون «تحدياً كبيراً»، وأضاف: «لكنني أحييه (كيري) على طموحه»، حسبما نقلت وكالة «رويترز».

وفي برلين قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: إن هدف الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة السورية هو التوصل إلى حل طويل الأجل لا يشمل الرئيس بشار الأسد. وأضافت في كلمة قوبلت بتصفيق حاد من المشرعين الألمان في مجلس النواب (البوندستاغ)، وفق وكالة «رويترز»، «يتعلق الأمر بإنهاء الحرب في سورية من دون (الرئيس) الأسد... لا يمكن لـ(الرئيس) الأسد أبداً أن يكون جزءاً من حل طويل الأجل».

اللقاء الذي جمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بوزير الخارجية الأميركي جون كيري (رويترز)

الزعبي لمجدلاني:

السوريون لن يتخلوا عن القضية الفلسطينية

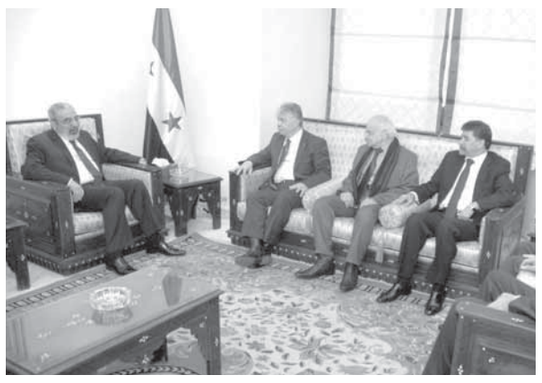

وزير الاعلام ملتقياً وفد منظمة التحرير الفلسطينية (سانا)

| وكالات

أكد وزير الإعلام عمران الزعبي «ثبات الموقف السوري من القضية الفلسطينية الداعم لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس».

وخلال لقائه أمس وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد مجدلاني، قال الزعبي بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «إن القضية الفلسطينية هي قضية السوريين جميعاً لن يتخلوا عنها رغم الحرب التي يتعرض لها بلدهم بسبب مواقفها القومية».

وأشار إلى ضرورة «المحافظة على ما أنجز بالنسبة للفلسطينيين حتى الآن والذي يمكن البناء عليه في المستقبل مرحباً بأي تعاون إعلامي بين وسائل الإعلام السورية والفلسطينية مع الاستعداد لتقديم كل التسهيلات لتعزيز هذا التعاون».

بدوره عرض مجدلاني التطورات الأخيرة على الساحة الدولية وانعكاساتها على الاهتمام بالعمل على حل القضية الفلسطينية في ظل التعنت والمماطلة الإسرائيلية للدخول في أي حل لهذه القضية والموقف الأميركي المساند والداعم للاحتلال الإسرائيلي.

وأكد مجدلاني موقف القيادة الفلسطينية المؤيد للحل السياسي في سورية بما يحفظ استقلالها ووحدتها وسيادتها ودورها في الإطارين الإقليمي والدولي والذي يدعم بطبيعته القضية الفلسطينية.

حضر اللقاء سفير دولة فلسطين بدمشق محمود الخالدي ومدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدمشق أنور عبد الهادي وممثل حركة فتح في دمشق سمير الرفاعي والمستشار في سفارة دولة فلسطين بدمشق عماد الكردي.

تركيا تتحدث عن أن الأزمة مع روسيا ستنتهي قريباً

موسكو تؤكد أن موقفها من سورية لم يتغير وتشدد العقوبات على أنقرة

| وكالات

في الوقت الذي أكدت فيه تركيا أن الأزمة مع روسيا على خلفية إسقاط القاذفة الروسية في الأجواء السورية الشهر الماضي ستنتهي في الشهر الأول من العام القادم، ردت موسكو «بمشروع قرار» لتشديد العقوبات ضد أنقرة، وطالبتها بدفع تعويض.

كما قامت أنقرة بإيقاف سفن روسية في موانئها في محاولة منها للرد على تصرف روسيا إزاء السفن التركية ومددت العمل بنشر منظومة (الباتريوت) على أراضيها.

وأعدت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية «مشروع قرار» بشأن تشديد العقوبات ضد تركيا حسب توجيهات رئيس الحكومة دميتري ميدفيديف.

ويحظر مشروع القرار حسبما أفاد الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، استيراد جميع أنواع المنتجات والخدمات من تركيا، ويحظر كذلك شراء الحكومة الروسية لأي شيء من الشركات التركية.

ومن جانبه قال نائب وزير الخارجية الروسي إليكسي ميشكوف: «إن على تركيا أن تدفع تعويضاً عن إسقاطها للقاذفة الروسية فوق الأجواء السورية، حسبما نقلت وكالة الإعلام الروسية، مضيفاً: إنه يجب على تركيا أن تضمن ألا تقع حوادث مشابهة مستقبلا.

على خط مواز أكدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن بلادها لم تغير موقفها بشأن الأزمة السورية والوضع بالمنطقة بسبب إسقاط القاذفة الروسية في أجواء سورية من قبل تركيا، لكنها اضطرت للكشف عن خلافتها مع أنقرة.

المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا: إن الخلافات بين روسيا وتركيا ليست جديدة، إلا أن موسكو حاولت تسويتها بالطرق الدبلوماسية من خلال إجراء مباحثات بشكل مستمر. وأوضحت: «إذا كان لهذا الحادث تأثير ما فإنه تمثل في بدئنا الحديث العلني عن المشاكل مع الجانب التركي بشأن التسوية في سورية. وكنا سابقا نتحدث عنها بشكل مباشر لكن وراء الأبواب المغلقة كوننا شركاء، إلى بعد ما رأيناه من إسقاط «سو ٢٤»، وكذلك اللهجة المخيفة لأنقرة، أغلقت تركيا بذلك فرص الحوار البناء».

كما دعت الدبلوماسية الروسية المسؤولين ووسائل الإعلام في تركيا إلى الامتناع عن المقارنة بين إسقاط القاذفة الروسية في أجواء سورية وحادث إسقاط طائرة الركاب الكورية الجنوبية من نوع «بوينغ» في العهد السوفيتي، ودعت الجانب التركي إلى تحليل أفعال طيرانه وكيفية تصرفه في هذه الحالة.

جاء ذلك بعد أن صرح وزير الزراعة والثروة الحيوانية التركية فاروق جيليك خلال مؤتمر صحفي، بأن الأزمة الحاصلة مع روسيا نتيجة إسقاط المقاتلات التركية للقاذفة الروسية فوق الأراضي السورية الشهر الماضي، ستنتهي بحلول الشهر الأول من العام القادم. وأعرب جيليك، عن أمله في أن تثمر الحوارات مع الجانب الروسي إلى حل ينهي الأزمة القائمة بين البلدين، بحسب موقع «ترك برس» الإلكتروني التركي، وأن تعود العلاقات بينهما كما في السابق.

من جانبه قال المتحدث باسم الخارجية التركية تانجو أمس، في إفادة صحفية، بحسب وكالة «رويترز» للأنباء: «إن من المستحيل الاستجابة لمطلب موسكو الخاص بدفع أنقرة تعويضات عن إسقاطها القاذفة الروسية».

من جهة ثانية وفي ردها على تصعيد روسيا ضد السفن التركية، قامت السلطات التركية في الأيام الماضية بإيقاف ٢٧ سفينة روسية في موانئها.

وذكر موقع «الدرر الشامية» الإلكتروني المعارض، نقلاً عن موقع «خبر ٧» أن سلطة الموانئ التركية أوقفت هذه السفن منذ ٨ كانون الأول بسبب نقص في الأوراق القانونية لها.

وبحسب المصدر ذاته فإن هذه الإجراءات جاءت رداً على ممارسات موسكو إزاء السفن التركية، حيث أوقفت السلطات الروسية في الـ٢٤ من الشهر الماضي خمس سفن تركية، وقبل يومين قامت بإيقاف ثلاث سفن أخرى، وبذلك يرتفع عدد السفن التركية الموقوفة إلى ٨ سفن.

وأشار المصدر أن هناك مباحثات بين الجانبين من أجل إطلاق سراح السفن الموقوفة.

من جهة أخرى قال الأمين العام لحلف «الناتو» ينس ستولتنبرغ، بحسب «الدرر الشامية»: «إن الناتو اتخذ قرار تمديد العمل بنشر منظومة الدفاع الصاروخي (الباتريوت) على الأراضي التركية، الموجودة في ٣ ولايات تركية على الحدود السورية لمدة عام، وذلك بناء على طلب حكومة أنقرة. وكان من المقرر أن تنتهي مدة عمل «الأنظمة الإسبانية» في تركيا بتاريخ ٢٦ كانون الثاني من العام القادم، حيث تم تمديد هذه المدة لتتابع الأنظمة الدفاعية عملها حتّى ٢٥ كانون الثاني من عام ٢٠١٧.

وكانت ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية أعلنتا منذ أشهر عزمهما سحب منظومة صواريخ «باتريوت» من تركيا، المنتشرة على الحدود السورية.

وأشار خبراء عسكريون إلى أن تصاعد حدة التوتر بين أنقرة وموسكو عقب حادثة إسقاط القاذفة الروسية في الأجواء السورية، كان لها أثر كبير في موافقة الناتو على تمديد مدة عمل الأنظمة الإسبانية في تركيا.

ميليشيا «الحر» تؤكد ضرورة إقامة (منطقة آمنة)

| وكالات

اعتبر «رئيس هيئة أركان ميليشيا الجيش الحر»، أحمد خالد برّي، أمس، أن مقترح تركيا بخصوص إقامة مناطق آمنة في الشمال السوري، «سيحدّ من حركة الطيران الروسي في المناطق الحدودية القريبة من تركيا».

وأوضح برّي بحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن تركيا «تقدّم الدعم للجيش الحر»، وزعم أنها تتبع «مبدأ الحق والعدالة في تعاملاتها مع جميع الدول». وفيما يخص إسقاط المقاتلة الروسية في الأجواء السورية بالقرب من الحدود التركية في ٢٤ تشرين الثاني الماضي، جانب برّي حقيقة ما جرى فعلا واعتبر أن تركيا «محقّة في هذه الحادثة»، مشيراً إلى «امتلاك كل الدول حقّ الدفاع عن مجالها الجوي». وأشاد بري، بقوة الدولة التركية الحليفة في حلف «الناتو» وبقدرتها على الرد ضدّ أي خطر يهدد أمن أراضيها ومجالها الجوي، مشيراً إلى أن تأثير روسيا على المجريات الميدانية، «تراجع عقب هذه الحادثة، مقارنة بالفترة التي سبقت إسقاط مقاتلتها». وادعى برّي «نسعى لبناء سورية حرّة، ولذلك فإننا نرى أنه من الضروري الإسراع في إنشاء مناطق آمنة في شمالي سورية، ولاسيما أن تركيا تسعى جاهدة لإقناع العالم في المحافل الدولية بالإقدام على هذه الخطوة التي من شأنها الحد من تحركات الروس في المناطق الحدودية. ولكي تعيق روسيا إنشاء هذه المناطق، قامت خلال الفترة الأخيرة بتكثيف غاراتها في سورية». كما زعم برّي خلال حديثه إلى وجود «علاقة تجارية بين تنظيم داعش والنظام السوري وروسيا»، وقال «هناك إشاعات حول وجود ثاني أكبر مخزون للغاز في محافظة حمص، ومن الطبيعي أن تسعى روسيا لحماية هذه المنطقة ضمن إطار حماية مصالحها في سورية. وإننا على علم بوجود شراكة بين النظام وداعش، وإنّ التطورات الأخيرة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، قيام روسيا والنظام السوري بشراء النفط من سورية، وقد تمّ خلال الفترة الماضية، تسريب تسجيلات صوتية بين عناصر داعش والضباط الروس القائمين على إدارة العمليات العسكرية في سورية، فلا أحد يأتي ويقصف شريكه، فالروس يقصفون الجيش الحر بحجة تنظيم داعش».

واستبعد برّي أن يكون لروسيا هدف محاربة الإرهاب في سورية، مشيراً إلى أن غايتهم من التدخل العسكري، «إنعاش النظام السوري وتقويته».

وزير المال الفرنسي اعتبره رسالة سياسية بالغة الحزم والشدة

مشروع قرار يستهدف داعش ومصادر تمويله أمام مجلس الأمن اليوم

| وكالات

يطرح على مجلس الأمن الدولي اليوم مشروع قرار يستهدف «صراحة» تنظيم داعش الإرهابي ومصادر تمويله من خلال تهريب النفط. وأكد وزير المال الفرنسي ميشال سابان، أن مجلس الأمن سيوجه من خلال هذا القرار «رسالة سياسية بالغة الحزم والشدة»، وسيتبع القرار بمراقبة على تنفيذه.

وأعلن سابان أمس وفق ما نقلت وكالة «فرانس برس»، أنه يعول على «الضغط الدولي» لحض الدول على التصدي لهذه المشكلة تحت طائلة فرض عقوبات. وأوضح سابان، أن مجلس الأمن سيوجه من خلال هذا القرار: «رسالة سياسية بالغة الحزم والشدة، وهي أن مكافحة تمويل الإرهاب هي من أولويات جميع دول الأمم المتحدة وان على كل دولة اتخاذ الإجراءات الضرورية».

وتنظم الولايات المتحدة التي تتولى حالياً الرئاسة الدورية لمجلس الأمن، هذا الاجتماع الذي سيشارك فيه «للمرة الأولى» وزراء مالية الدول الأعضاء الـ١٥. وذلك «بطلب من فرنسا».

وبين سابان أن القرار يستند لنص سابق يتعلق بتنظيم القاعدة الإرهابي، وسيوسع نطاقه بشكل صريح ليشمل داعش وسيسمح بصورة خاصة بالعمل على تجميد الأموال التي تتأتى بأي من الأشكال عن تهريب النفط، وتابع أنه «سيطلب كذلك من الدول التنبه بصورة خاصة لتهريب الأعمال الفنية الذي يمكن أن يمول تنظيمات كبيرة مثل داعش».

وزير المال الفرنسي ميشال سابان

وأبدى الوزير الفرنسي الذي جعل من التصدي لمصادر تمويل الإرهاب أحد أهدافه الرئيسية منذ الاعتداءات السابقة التي شهدتها باريس في كانون الثاني الفائت، ثقته بأن الدول الـ١٥ التي تملك عضوية مجلس الأمن حاليا، ستوافق على النص بالإجماع، مؤكداً: «لا أرى أي بلد يمكن أن يعارض في أي من الأشكال أن نكافح تمويل الإرهاب بصورة فاعلة».

ولفت سابان، إلى أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين) التي تملك حق النقض تبدي «حزماً شديداً في تطبيق المعايير الضرورية» لوقف تمويل داعش.

وقال: إن قرار الأمم المتحدة يشكل «أساساً قانونياً» ستستند إليه الدول لاتخاذ التدابير الواجبة على أن تتثبت الأسرة الدولية فيما بعد من أن جميع الدول تطبق الإجراءات ذاتها.

وستعود مهمة المراقبة هذه إلى مجموعة التحرك المالي (غافي) وهي هيئة حكومية تضم ٣٤ دولة ومنطقة، مقرها في باريس ومهمتها مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وذكر سابان أن هذه الهيئة «تستعرض كل دولة»، وبالتالي فإن «كل بلد سيخضع للتدقيق لمعرفة ما إذا كان اتخذ فعلاً جميع التدابير الضرورية لمكافحة تمويل الإرهاب بصورة فاعلة».

واعتبر سابان أن «هذه هي تحديداً النقطة التي سيكون فيها الضغط الدولي وقوة الرسالة السياسية الموجهة إلى العالم وقعا حاسما»، مضيفاً: «لن يكون بوسع أي دولة البقاء جانباً، لن يكون بوسع أي دولة أن تبدو في موقع المتساهل مع تمويل الإرهاب، وإلا فسوف تجد نفسها مدرجة على قائمة العقوبات ومحطاً للأنظار».

وحذر بأنه «اعتباراً من تلك اللحظة سيكون من الممكن فرض عقوبات على هذه الدول».

وسيلتقي وزير المال الفرنسي بمناسبة زيارته لنيويورك وزير الخزانة الأميركي جيكوب ليو ليبحث معه تبادل المعلومات حول تمويل الإرهاب، وقال: «إننا بحاجة إلى تحسين عمليات تبادل المعلومات هذه، وتسريعها وتعميقها».

بعد «الأحرار».. ميليشيا «جيش الإسلام» تدرس الانسحاب من مؤتمر الرياض

| الوطن– وكالات

أعلنت ميليشيا «جيش الإسلام» أنها تدرس الانسحاب من مؤتمر الرياض، لعدة أسباب من ضمنها «عدم تضمين البيان الختامي تحديد هوية سورية إسلامية عربية». ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن مجلس قيادة الميليشيا عبر حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي: أنه «يدرس الانسحاب من مؤتمر الرياض ومستخرجاته وذلك بناءً على عدم تضمين البيان الختامي لأساسيات أدلى بها مندوب الجيش وتم التوافق عليها، كتحديد هوية سورية إسلامية عربية، واشتراط حل الأجهزة الأمنية كاملة»، وأشياء غيرها.

وفي العاشر من كانون الأول الجاري أعلنت «حركة أحرار الشام الإسلامية» انسحابها من مؤتمر الرياض، بسبب إعطاء «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» وغيرها من الشخصيات المحسوبة على النظام دوراً أساسياً في المؤتمر»، ما اعتبرته الحركة «خرقاً واضحاً للعمل الثوري»، حسب بيان للحركة.

ووفقاً لبيان الحركة فإن من أسباب انسحابها أيضاً هو «عدم أخذ الاعتبار بعدد من الملاحظات والإضافات التي قدمتها الفصائل لتعديل الثوابت المتفق عليها في المؤتمر بما فيها وثيقة الثوابت الخمسة وعدم التأكيد على هوية شعبنا المسلم»، إضافة إلى «حرمان الفصائل الثورية من الثقل الحقيقي، سواء في نسبة التمثيل أو حجم المشاركة».

قولاً واحداً

روسيا تفرض خطوطها الحمراء في المنطقة

تحسين الحلبي

يبدي (ألاستيركروك) الدبلوماسي البريطاني الذي عمل في منصب رفيع المستوى في المخابرات البريطانية قبل انتقاله للعمل الدبلوماسي في أوروبا وجهة نظر جديرة بالاهتمام حين يقول في موقعه (كوفليكتس فورم) إن: «واشنطن أصبحت غارقة بحالة تشدد تجاه روسيا بهدف معاقبة بوتين على دوره في التحالف مع سورية وفيما فعله في أوكرانيا» وهذا ما يدل على أن واشنطن تتجاهل مكانة روسيا ومصالحها وخطوطها الحمراء بل خطر انجراف واشنطن نحو حرب نووية مع روسيا.

وإلى جانب (كروك) بدأ عدد من مراكز الأبحاث السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة وأوروبا بحذر من تزايد التصعيد والاستفزاز الذي تقوم به واشنطن علناً ضد روسيا وحلفائها وخصوصاً حين تؤكد هذه المراكز أن (الحرب الباردة) التي تريد فرضها واشنطن في علاقاتها مع روسيا– ستحمل أخطاراً تزيد عما حملته الحرب الباردة السابقة التي دامت أربعين سنة لأنها حرب باردة وصلت إلى حدود روسيا في أزمة أوكرانيا هذه المرة وليس إلى حدود (برلين) البعيدة عن روسيا في عهد الاتحاد السوفييتي.

وهذا ما يؤكده (كروك) حين يقول إن واشنطن تعرف أن ما تفعله في أوكرانيا يولد «بؤرة الزلزال» القريبة جداً والملاصقة لحدود روسيا وما تزال أوكرانيا بنظر (كروك) القنبلة الموقوتة التي تسعى من خلالها واشنطن إلى خلق «حرب أهلية بين السلافيين» من كلا الجانبين الأوكراني والروسي، وبالمقابل يرى (ستيفين كوهين) المختص بالدراسات حول روسيا أن «رفض واشنطن الاعتراف بوجود عالم جديد متعدد الأقطاب هو المشكلة وليس جزءاً من الحل وأن أحد أهم الأسباب التي تولد خطر التصادم المباشر بين موسكو وواشنطن يكمن في حقيقة أن النظام العالمي بين الجانبين يفتقر لوجود (خط أحمر) يسمح بتجاوز الصدام المباشر» ففي عهد الحرب الباردة السابق اتفق قادة موسكو وواشنطن على إقامة اتصال يحمل صفة (الخط الأحمر) بين الرئيسين بعد أزمة «صواريخ كوبا» عام ١٩٦٢ وكان هذا الخط مفيداً لمنع التصعيد بين الجانبين ويبدو أن واشنطن لا تريد الاعتراف بوجود خطوط حمراء لروسيا ولذلك تقوم إدارة أوباما بخلق أزمة أوكرانيا وتعمل على تسخير أنقرة ضد روسيا على حدود سورية.. لكن هذه السياسة الأميركية لن يكتب لها النجاح في المستقبل المنظور ولا في المستقبل البعيد المدى لأن روسيا بموجب ما يؤكده البروفيسور (تشيرنوس) في المقال نفسه حين يقول إن روسيا نجحت في تقليص مكانة القيادة الأميركية في العالم حين تمكنت موسكو من تعزيز حماية تحالفها مع سورية وفرضت قواعد صدام لم تحسب لها حسابات مع روسيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل تمتين صلاتها مع إيران وفتح بوابات مع العراق ومصر ودول أخرى في المنطقة.

ومن الملاحظ أن تزايد قدرة المبادرة الروسية العسكرية في كلتا الأزمتين أوكرانيا وسورية واتساع النشاط العسكري في البحر الأبيض المتوسط بمشاركة صينية مباشرة بدأ يفرض على واشنطن قواعد نظام جديدة لم تستطع منع تأثيرها في أقرب المناطق على أوروبا وسواحلها ولذلك لم يستطع وزير الدفاع الأميركي (آشتون كارتر) في آخر لقاءاته مع لجنة الشؤون العسكرية في مجلس النواب الأميركي تجاهل هذه الحقيقة حين فضل اختصار رده على أسئلة اللجنة بالقول: «نحن لا نستطيع الموافقة على ما تقوم به موسكو حين تستهدف مجموعات المعارضة بقصفها ونعتقد أن هذا العمل سيفشل». فهذه العبارة تحمل رداً شبه دبلوماسي لأن (كارتر) تجنب الإشارة إلى ما يمكن أن تفعله واشنطن تجاه هذا الدور الروسي ضد الإرهاب في سورية.

وحين طرح أعضاء اللجنة الأميركية أسئلة حول ما ستفعله وزارته تجاه التحركات العسكرية الصينية في آسيا اختار (كارتر) تجنب التصعيد والتهديد وقال: «إن هذه المنطقة (الآسيوية والصينية) ستكون أهم منطقة لمستقبل أمتنا لأن نصف البشرية تعيش فيها وهذا يعني أنها تشكل ٥٠٪ من النشاط الاقتصادي العالمي ومن المهم المحافظة على السلام والاستقرار فيها».

وربما يمكن الافتراض بأن عدم وجود اعتراف متبادل بين واشنطن وموسكو بخطوط حمراء حتى الآن لا يعني أن هذه الخطوط غير موجودة ضمناً في الحسابات الأميركية فقد فرضت موسكو على واشنطن اللجوء إلى استخدام درجة رد فعل متدنية تجاه الدعم العسكري الروسي للقوى المناهضة للهيمنة الأميركية في أوكرانيا وفرضت قواعد روسية في العمل العسكري ضد الإرهاب في سورية وقرب أهم حلفاء واشنطن في المنطقة من إسرائيل إلى الأردن إلى تركيا وهكذا تولدت الخطوط الحمراء الروسية في المنطقة.